

### على الخلاف

«خليج مار جرجس» أم خليج «الزيتونة باي»؟ الخلاف يعود إلى سنوات قليلة، لكنه لم يظهر إلى العلن إلا منذ نحو أسبوعين، مع تعليق محافظ بيروت لافتات إرشادية تعيد إلى الخليج البيروتي تسميته التاريخية: خليج مار جرجس. خطوة المحافظ جديرة بالشكر، فهي تعيد إلى بيروت القليل من هويتها التاريخية، من خلال استعادة الأسماء - الذاكرة التي محتها «سوليدير»، حتى بات وسط المدينة يُعرف

باسم شركة! مجلس بلدية بيروت الغارق - للعام الثالث على التوالي - في فشله، وجد في هذه الخطوة سبباً لتضييع وقت إضافي من ولايته، بعض أعضائه استنفروا، على خلفية مذهبية، وجهل تام بتاريخ مدينتهم، للحفاظ على الهوية التجارية («الاستيلانية» على الحيزّ العام) للواجهة البحرية للمدينة. اعترضوا على التسمية، وقرروا ممارسة هوية «التعايش» الطائفي الكاذب، مطالبين بإضافة عبارة «الخصر

## خليج «مار جرجس ـ الخضر عليه السلام»:

## «التعايش» بالإكراه



(مروان)

(طحطح)

#### أعضاء المجلس... كارلنيس والمخاطف

لا تختلف العلاقة بين أعضاء المجلس البلدي عن تلك التي تجمع رئيس المجلس بالمحافظ. يتعامل هؤلاء مع عقود التزليم والمشاريع المطروحة وفق طريقة الكيل بمكيالين. أبرز مثال على ذلك ما حصل خلال تزيين العاصمة وإقامة مهرجان ميلادي فيها وحفلة رأس السنة نهاية العام الماضي. يومها صدر القرار الأول بمنح جمعية Beasts مليوني دولار مقابل هذه الخدمات. اعترض بعض الأعضاء على عدم إجراء مناقصة، ونجحوا في وقف القرار. ليتبين أن اعتراضهم ليس إلا على حصر المبلغ بجهة واحدة أو بطريقة أوضح تنفيح «جماعتهم». لا «جماعتنا». لذلك قُسم المليونان ما بين الجمعية ورئيس غرفة التجارة والصناعة محمد شقير (وزير الاتصالات الحالي) الذي منحه «العارضون» جزءاً من المبلغ، لكونه «جهة موثوقة»، من دون إجراء. أي مناقصة! يومها سرب الفريق الأول عقد شقير بعد تسريب الفريق الثاني عقد رئيس الجمعية رشا جرمقاني. تكررت الحادثة عند تجديد العقد لشركة noise أخيراً مقابل تقديم خدمات إعلانية من دون إجراء أي مناقصة. وجد بعض الأعضاء الفرصة مناسبة لتسريب القرار لـ«ضرب جبهة» خصومهم المفترضين في المجلس وتسجيل نقطة إضافية.

#### رأى إبراهيم

منذ نحو اسبوعين، ظهرت لافتات إرشادية في الشوارع المؤدية إلى ما يُسمى مشروع الـ«زيتونة باي»، تحمل اسم «خليج مار جرجس». وُضعت تلك اللافتات بقرار من محافظ بيروت زياد شبيب، من منطلق «إعادة تسمية هذا الخليج إلى ما كانت عليه سابقاً قبل أن يفتتح مشروع الزيتونة ويُعتمد اسمه»، وفق مصادر بلدية بيروت. طبعاً، أمر مماثل لا يمكن أن يمر مرور الكرام في عاصمة «التعايش المسيحي - الإسلامي». لذلك، هبّ بعض أعضاء المجلس البلدي المنتمين إلى الطائفة الإسلامية، بمن فيهم رئيس البلدية جمال عيتاني (نقى لاحقاً أي صلة له بالموضوع) بمساندة أحزابهم السياسية، للمطالبة بإسقاط التعايش على اللافتة، عبر إضافة

عليه السلام» إلى عبارة «مار جرجس» على اللافتات! في المقابل، خرج المطران إلياس عودة لـ«يفتي» بأن اعتداءً على المسيحيين وقع يوم سُمّي خليج القديس جاورجوس، باسم «الزيتونة» المرتبط ببيوت الدعارة في بيروت ما قبل الحرب الأهلية. نشب سجال غير مباشر بين الطرفين، تحت رايات مذهبية، إحدى نتائجه رفع جدار يحول دون إعادة البحث في ما جرى للعاصمة بعد الحرب، يوم أعُدي عليها، لا على

# أعيدوا إلى العاصمة ذاكرتها!

طائفة بعينها من أبنائها. ثمة خليج اسمه، عبر التاريخ، خليج مار جرجس، قررت شركة تجارية محوه، بصورة همجية، لتستبدل به اسماً مسخاً (لا أحد يعلم لماذا يُكتب الاسم «زيتوناي باي»). وبصرف النظر عن نيات المحافظ، يُصّر بعض أبناء الشركة التجارية على تشويه تاريخ المدينة التي يزعمون تمثيلها. الخليج اسمه «مار جرجس». أعيدوا إلى المدينة ذاكرتها وأسماءها.

(الأخبار)

فيما يبرر مؤيدو قرار شبيب الموضوع من ناحية أن ما وُضع لافتات إرشادية لا غير، وأن تسمية «خليج مار جرجس» تاريخية، وتُظهر في وثائق القرن التاسع عشر، والمحافظ لم يصدر قراراً جديداً، وحتى الساعة، لا يزال القرار ينام على جمر، بانتظار الجولة الثانية من الحرب. وقد أثر المطران خلال الحفلة إعطاء المحافظ جرعة دعم معنوية كبيرة عبر الإشادة بقراره وحسن إدارته. فعلياً، إعادة أسماء شوارع بيروت التاريخية أمر جيّد ومطلوب، لكن السؤال هنا عن توقيت قرار المحافظ وعمّا حال دون وضعه هذه اللافتات عند إطلاق تسمية «الزيتونة باي» على الخليج منذ سنوات. هل تدخل هذه الخطوة ضمن الخطوات الأخيرة التي يقوم بها شبيب لإعادة ترميم صورته أمام الرأي العام، ولا سيما بعد فضيحة مجرور «إيدن باي ريزورت»، وقبلها التعديبات على الشاطئ العام؟ فشبب انطلق منذ فترة في جولة على الأحزاب، ولا سيما التيار الوطني الحر، من أجل توفير غطاء له بعد مغادرة وزير الداخلية نهاد المشنوق لوزارة الداخلية، علماً أن علاقة الرجلين لم تكن على ما يرام في الأيام الأخيرة من عمر الحكومة السابقة. وفي الأصل، عادة ما يتنظّل محافظ مدينة بيروت بالمطران عودة، إذ لا يمكن أن يصل إلى ذلك المنصب من دون مباركته. لكن ذلك لا يغنيه عن ضرورة تحصين نفسه سياسياً، وأتت الزيارة للتيار الوطني الحر ثمارها، حيث طلب منه مسؤولون في التيار، على ما تقول مصادر عونية، التقيد بالقانون في الفترة المقبلة لكسب غطاءهم. وأعرّوا إليه الطلب من لجنة الأشغال

### 3 الجمعة 8 اذار 2019 العدد 3706 ■ الاخبار سياسة

#### مقالة

## أوقفوا «صيد الساحرات»...

## اعتقونا من محاكم الاستثناء!

والفكر، لجادة السائد وإن بأدوات صامدة أحياناً... نتحدّث عن تضخيم جنحة «القدح والذم» المكروهة والرفوضة حكماً، والاسراف في استخدامها في غير مكانها، أو تحويلها إلى «جريمة» لاضطهاد الناس واسكاتهم. لكن قضيةّ آدم شمس الدين تذهب أبعد من ذلك بكثير. والحكم الغيابي الصادر أس بحقه، عن قاض عسكري، هو حكمٌ عبثيّ وظلامي واستبدادي، بل هو اساءة لكل أهل المهنة، وترهيب لهم، واعتداء موصوف على الديمقراطية وحرية المواطنين الأبرياء والشرفاء بسبب مواقفهم وأخلاقيهم؟ لا نعم ولا يجوز أن نفعّل، لكن حالات تجاوز روح القانون ونفترج على سلطة قضائيّة رازحة تحت نير الوصايات المختلفة، تتخيّط في الرمال المتحرّكة لجمهورية المحسوبيات والفساد، وكل ما تملكه هو اضطهاد المواطنين الأبرياء والشرفاء بسبب مواقفهم وأخلاقيهم؟ لا نعم ولا يجوز أن نفعّل، لكن حالات تجاوز روح القانون ونفترج على سلطة قضائيّة رازحة لتداول الإعلام أساساً، ولتجاوزه إلى كل من يصرخ قهره، أو يعرّ عن سخريته في الفضاء الافتراضي، نحاول أن ننعكس هنا الانطباع العفوي الذي يلزم الكثيرين في هذا البلد، تحديداً الجيل الشاب الباحث عن نفسه ومكانه ومستقبله وصوته، في بلد يتهاوى إلى أي مدى يمكننا أن نقبل بتحويل «دولة القانون» إلى «ديكتاتورية» ملطّقة، تحتقر الشعب والحريّات والعدالة؟ إن ظاهرة ترهيب الناس في لبنان، وإحكام قبضة القانون على خناقهم، ومنعهم من التعبير عن أفكارهم وهواجسهم وتقديم آراء، وتسهيل اموره حين يشاء الأخيرة بعداً كاريكاتورياً مخجلاً، حوّل هذا القانون إلى أداة قمع وتكئيل، بشكل لم يكن من الممكن أن تتخيّله قبل أقل من عقد! لقد تخطت التجاوزات كل الحدود المقبولة، بدأً بجهاز مكافحة الجرائم غير اللبناني، ورهاب مرضى الإيدز مع وحوّر مفهوم «الجرائم الالكترونية»، فإذا به يستحيل «مطاعا» مهنته مطاردة كتاب اليوستات والتعريبات، وإذلال رواد العالم الافتراضي، ومحاولة ترهيبهم على مواقع التواصل الاجتماعي! هذا المنفّس الرقمي الذي يقوم بطبيعته على فوضويّة هلاميّة، تخترق الجدران الحديدية للخطاب الرسمي والسلطة المهيمنة! نتحدّث طبعاً، وحصراً، عن المطاردات الرسميّة للرأي والموقف، للنقد

## علم وخبر

#### المعتقلون في الإمارات

عُقدت في 27 شباط الجلسة الثانية لمحاكمة اللبنانيين الغامبية المعتقلين في الإمارات العربية المتحدة منذ شباط 2018، وتقول مصادر متابعه إنه وُجهت إليهم تهم الإرهاب والانتماء إلى حزب الله والعمل لحساب إيران، وبأنهم يُشكلون خلية، أنكر اللبنانيون الغامبية التهم الموجهة إليهم، وسُعدّق في 13 آذار جلسةً ثالثة، تُخصّص للدفاع، «ومن المفترض أن تكون جلسة الحكم بعدها بفترة قصيرة».

#### لا اتفاق على التعيينات

تقول مصادر مُطلعة إنه لا اتفاق تفصيلياً بين التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل على التعيينات الإدارية، لكنّ ثمة اتفاق عام على المحاصصة الطائفية والسياسية. وترجّح المصادر أن تُؤوّل كل

القانون: إذا كان زميلنا قد ارتكب خطأ مهنياً (وهو برأينا لم يفعل على الإطلاق)، فهناك مرجع واحد يُحاسب أمامه هو محكمة المطبوعات. غير ذلك مهين ومذل ومسيء لكرامتنا المهنيّة. غير ذلك يذكر بالديكتاتوريات البشعة التي تحاصر المواطنين، وتسحقهم، وتمنع عنهم الهواء والتفكير والحرية. غير ذلك هو ترهيب مباشر لنا كصحافيين، وتهديد، ومحاصرة، ومنع معلن من ممارسة حقنا في الرقابة والنقد حين يتعلّق الأمر بمؤسسة عسكرية أو جهاز أمني يخالف القانون لدى ممارسة صلاحياته، وسيء إلى حقوق الإنسان والكرامة الانسانية وسائر الحقوق والحريات،أم أن هذه الأجهزة والمؤسسات معصومة عن الخطأ، وفوق النقد والمحاسبة؟ إذا كانت تلك الديمقراطية التي تزيدها لبنان، فلتعلمها السلطة السياسية، ولتعد صياغة هذه القوانين الجمهورية الجديدة على أساس هذه الفلسفة!

في انتظار ذلك نحن نعيش في نظام دستوي وديمقراطي، على علّاته التوافقية والطائفية. ولا يصحّ أن يبلي القاضي العسكري، أو بتعبير آخر محكمة الاستئناف، على الإعلام ما يجوز أو لا يجوز أن يفعله ويقوله ويكتبه، في إطار ممارسة مهنته. إذا أخطأ الصحافي، وفي انتظار تأسيس نقابة حقيقية تحمي المهنة وتؤطرها وتحاسب ممارستها، هناك محكمة المطبوعات.

خلال خمسينيات القرن الماضي، استعار الكاتب الأميركي هنري ميلر من القرون الوسطى المسيحية في الغرب، عبارة «صيد الساحرات» ليطلقها على حملات الاضطهاد والتكئيل والحاكمات التي تعرّض لها المثقفون والمبدعون المعارضون في الولايات المتحدة. كان ذلك خلال المرحلة التي عرفت بالـ«مكارثية» نسبة إلى السيناتور جوزف مكارثي. هذا الصباح في لبنان، بعد «الحكم العسكري» الصادر بحق صحافي انتقد جهازاً أمنياً تتعرّ في أداء مهنته، يمكننا أن نعبر عن خشيتنا من تعرّض الإعلام والحريّات إلى «مكارثية» من نوع جديد، إلى حملة تكئيل وترهيب يمكن أن نطلق عليها تسمية «صيد الساحرات».

## علم وخبر

## المعتقلون في الإمارات

عُقدت في 27 شباط الجلسة الثانية لمحاكمة اللبنانيين الغامبية المعتقلين في الإمارات العربية المتحدة منذ شباط 2018، وتقول مصادر متابعه إنه وُجهت إليهم تهم الإرهاب والانتماء إلى حزب الله والعمل لحساب إيران، وبأنهم يُشكلون خلية، أنكر اللبنانيون الغامبية التهم الموجهة إليهم، وسُعدّق في 13 آذار جلسةً ثالثة، تُخصّص للدفاع، «ومن المفترض أن تكون جلسة الحكم بعدها بفترة قصيرة».

#### تحديد التشكيلات الدبلوماسية

تُعيد وزارة الخارجية والمغتربين دراسة قرار تشكيل قرايبة 45 دبلوماسياً من الفئة الثالثة من الإدارة المركزيّة إلى العيّنات في الخارج، إذ ستطرأ تعديلات على توزيع الدبلوماسيين في السفارات والقنصليات اللبنانية. ويعدّ السبب في ذلك إلى انتهاء فترة خدمة العديد من الدبلوماسيين في الخارج (هي إجمالاً سبع سنوات)، وضرورة عودتهم إلى الإدارة المركزيّة.